جدول أعمال السيدة مدير عام الصندوق بشأن السياسات العالمية
فرصة سانحة

لا يزال التعافي العالمي مستمرا. وبرغم عدم اكتماله بعد، فهناك فرصة سانحة في المنعطف الراهن الذي يتسم بقدر أكبر من الإيجابية لمعالجة أبرز التحديات أمام السياسات لمواجهة مخاطر التطورات السلبية على المدى المتوسط، وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية وزيادة الناتج الممكن. وينبغي أن تنفذ البلدان الإصلاحات وفق تسلسل دقيق لزيادة الإنتاجية، وتحسين الحوكمة، والحد من عدم اليقين الذي يكتنف السياسات وتقليل المخاطر المستقبلية. وينبغي أن تهدف الإصلاحات كذلك إلى الاستفادة من منافع التكنولوجيا والتكامل الاقتصادي وضمان اقتسامها على نطاق واسع. ويظل التصدي للتحديات أمام الاقتصاد العالمي يقتضي التعاون والتحرك المشترك بين البلدان الأعضاء. وسوف يساعد الصندوق البلدان الأعضاء بتقديم المشورة بشأن السياسات حسب ظروف كل منها وتنمية القدرات لديها، ويظل على استعداد لتقديم المساعدة المالية لدعم برامج التصحيح.

المنعطف الراهن	
انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي لا يزال مستمرا...	تكتسب الآفاق وفق السيناريو الأساسي مزيدا من القوة بصورة تدريجية، مع التحسن الملحوظ في الاستثمار والتجارة والإنتاج الصناعي إلى جانب تعزز الثقة. وتتسم المخاطر في الأجل القصير بتوازنها إلى حد بعيد، إلا أنها تميل إلى التطورات السلبية في الأجل المتوسط لأسباب منها التوترات المالية، وعدم اليقين الذي يحيط باتجاه التنظيم المالي، وزيادة التوترات الجغرافية–السياسية والمخاوف بشأن القيود على ممارسات التجارة. علاوة على ذلك، بينما دعم النمو وعودة التضخم إلى مستواه المستهدف مطلب ضروري، فقد أدى استمرار تيسير السياسة النقدية إلى تشجيع تراكم بعض المخاطر على الاستقرار المالي. ولا يزال الانخفاض في نمو الإنتاجية يحد من آفاق النمو الأطول أجلا. وبينما تشهد الاقتصادات المتقدمة في الوقت الحالي تراجع فجوات الناتج وانحسار الضغوط الانكماشية، لا يزال التضخم دون المستوى المستهدف. علاوة على ذلك، لا يزال النمو شديد الانخفاض في كثير من الاقتصادات المتقدمة ويظل معتمدا على السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة. والنمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية آخذ في الارتفاع بوجه عام مع انتعاش الطلب الخارجي، واستقرار العديد من البلدان الكبرى المصدرة للسلع الأولية بالتدريج، بينما يعود دعم السياسات الاقتصادية الكلية بالنفع على غيرها. لكن الآفاق في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تظل محدودة، بينما الآفاق في البلدان المصدرة للسلع الأولية، وخاصة الوقود، لا تزال محفوفة بالمصاعب. وتشمل المخاطر في الأجل المتوسط احتمال انعكاس مسار التدفقات الرأسمالية، وتزايد مكامن الخطر التي لها علاقة بنمو الائتمان ومواطن الضعف في الميزانيات العمومية.
...مما يجعل الفرصة سانحة أمام السياسات لدعم الصلابة، وزيادة النمو في الأجل المتوسط، والتصدي للتحديات التي تفرضها التكنولوجيا والتكامل.	هناك فرصة سانحة يتيحها انتعاش النشاط العالمي الجدير بالترحيب لمعالجة أبرز التحديات على صعيد السياسات ومواجهة مخاطر التطورات السلبية، بوسائل منها ضمان توافر احتياطيات وقائية ملائمة، وتحقيق أقصى حد من المكاسب من الإصلاحات الهيكلية لزيادة الناتج الممكن. ويسهم ارتفاع النمو الدوري في زيادة فعالية الإصلاحات الهيكلية، مثل تحرير أسواق المنتجات، وحماية الوظائف ومنح إعانات البطالة، ويتيح المجال لتطبيق السياسات التي تهدف إلى زيادة المشاركة في القوى العاملة ورفع نمو الإنتاجية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. ومن شأن ذلك تحسين الآفاق في الأجل المتوسط التي تظل تعاني من وطأة شيخوخة السكان، وارتفاع مستويات دين القطاعين العام والخاص، وتزايد أجواء عدم اليقين المحيط بالأوضاع الاقتصادية والسياسات، وضعف الحوكمة.

	كذلك فإن اكتساب النمو مزيدا من القوة يتيح المجال لتطبيق السياسات التي تضمن اقتسام منافع التقدم التكنولوجي والتكامل الاقتصادي العالمي على نطاق أوسع. وكما أوضح جدول الأعمال بشأن السياسات العالمية في ربيع 2017، لقد ساهم التقدم التكنولوجي في دعم التجارة والتكامل المالي، مما رفع مستويات المعيشة في العالم، وعجل وتيرة نقل المعرفة، وأتاح الفرص أمام الاستثمار. ومع هذا، أدت هذه التحولات الهيكلية كذلك إلى النزوح في أسواق العمل، وزيادة عدم المساواة، واهتراء نسيج التماسك الاجتماعي وبصفة أساسية في الاقتصادات المتقدمة. ولم يتم التوصل إلى حلول قاطعة بشأن السياسات فضعُفت الثقة في المؤسسات حينما كانت هناك حاجة إلى هياكل قوية يمكن الاعتماد عليها.
السياسات والأولويات	
دعم التعافي والاستفادة من الفرصة السانحة لإنعاش آفاق النمو في الأجل المتوسط والحد من الاختلالات الخارجية المفرطة.	إن دعم التعافي يقتضي تعديل السياسات اتساقا مع تطورات البيئة الاقتصادية الكلية واختلاف مراكز البلدان في الدورة الاقتصادية. وفي **الاقتصادات المتقدمة**، ينبغي أن تتخذ السياسة النقدية مسارا تيسيريا نظرا لانخفاض التضخم والتراخي المتبقي في معظم البلدان. وحيثما وُجِد حيز مالي، ينبغي أن تساعد سياسة المالية العامة على دعم النمو. وحيثما كان الحيز يواجه قيودا نتيجة للحاجة إلى تجنب ديناميكيات الدين التي من المحتمل أن تزعزع الأوضاع، يتيح الانتعاش فرصة لإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية – برغم أنه ينبغي معايرة السياسات لكي تدعم النمو والعدالة الاجتماعية قدر الإمكان. والسياسات الهيكلية – التي تكون أقوى في فترات الانتعاش الاقتصادي – تكتسب أهمية خاصة في إطلاق العنان لنمو الإنتاجية وزيادة احتمالات النمو. وبالنسبة لكثير من البلدان، من شأن تخفيض الحواجز أمام أسواق العمل والمنتجات أن يساعد على رفع مستوى الكفاءة في تخصيص الموارد. وينبغي إعطاء الأولوية لزيادة عرض العمالة ودفع الاستثمار في البنية التحتية عالية الجودة. ومن شأن بعض الاقتصادات المتقدمة التي تعاني من نقص في البنية التحتية أن تضيف إلى البنية التحتية القائمة وتحسن مستوى جودتها. ويمكن من خلال معايرة مزيج سياسات البلدان المختلفة، كما ورد مناقشته أعلاه، المساعدة على الحد من الاختلالات الخارجية المفرطة – وهي مركزة بصورة متزايدة حاليا في الاقتصادات المتقدمة – على نحو يدعم النمو. وتختلف الأولويات في **الاقتصادات الصاعدة والنامية** مع تباين مراكزها الدورية والعقبات في الأجل المتوسط. ويلزم ضبط أوضاع المالية العامة على نحو يدعم النمو في بعض البلدان، ولا سيما البلدان المصدرة للسلع الأولية وتلك التي لديها مستويات دين مرتفعة. كذلك تختلف الأولويات الهيكلية، لكن ينبغي أن تهدف البلدان بوجه عام إلى رفع مستوى كفاءة الإنفاق العام، وتحسين مناخ الأعمال لحفز الاستثمارات الخاصة والمساعدة على سد الفجوة في البنية التحتية، وتعزيز الحوكمة، وإجراء إصلاحات واسعة النطاق في أسواق المنتجات والعمل. ولا يزال تعزيز صلابة القطاع المالي في طليعة أولويات السياسات في معظم البلدان نظرا لارتفاع أسعار الأصول. ومن شأن سياسات السلامة الاحترازية الكلية أن تكمل الرقابة على السلامة الاحترازية الجزئية والتنظيم للحماية من المخاطر، بما فيها ما ينشأ من عودة السياسة النقدية العادية وتقلب التدفقات الرأسمالية. كذلك من شأن مرونة أسعار الصرف أن تشكل أداة رئيسية في امتصاص الصدمات. ومن خلال تعجيل وتيرة إصلاح الميزانيات العمومية للقطاع الخاص وتسوية القروض المتعثرة يمكن المساعدة على إطلاق عنان الاستثمارات وكبح مخاطر التطورات السلبية. وفي **البلدان منخفضة الدخل**، لا يزال تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية وتطوير الأسواق المالية المحلية مطلبا رئيسيا لتمويل احتياجات عمليات التنمية، مع الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة. كذلك يتعين على بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية تطبيق سياسات لتسهيل تنوع النشاط الاقتصادي.

الاستفادة الكاملة من منافع التكنولوجيا والتكامل.	إن الانتعاش العالمي يسهل تنفيذ إصلاحات صعبة، ولكنها ضرورية، تهدف إلى زيادة الإنتاجية وكذلك تعزيز الاحتواء والحد من الاضطرابات إلى أدنى مستوى للمساعدة في ضمان تقاسم الجميع لمنافع التقدم التكنولوجي والتكامل. وتحقيق النمو الغني بفرص العمل في حقبة من التقدم التكنولوجي السريع يقتضي مرونة القوى العاملة في التكيف مع التحولات الاقتصادية. وتتضمن الأولويات توسيع نطاق الاحتواء المالي، والخدمات الصحية عالية الجودة، والتعليم، وتنمية المهارات، بما في ذلك التَعَلُّم مدى الحياة، وتسهيل التنقل الداخلي، وإتاحة الفرص أمام الحركية الاجتماعية. ومن خلال التعاون بين الحكومات وأصحاب العمل، وذلك على سبيل المثال في تقديم التدريب المهني المنظم وتوفير خدمات رعاية الطفل بتكلفة في المتناول، يمكن تشجيع مشاركة الشباب والنساء في القوى العاملة، وتحقيق مزيد من النمو والمساعدة على الحد من عدم المساواة بين الجنسين وبصورة كلية. وتوفير ما يكفي من شبكات الأمان الاجتماعي يمكن أن تساعد في مساعدة أولئك الذي يعانون من الآثار السلبية للتغيرات الهيكلية والبطالة.
تعزيز الصلابة وبناء الثقة في المؤسسات.	سوف تحتاج البلدان إلى أطر سياسات ذات مصداقية، تدعمها مؤسسات قوية وفعالة للحفاظ على التماسك الاقتصادي والاجتماعي نظرا لأن التقدم التكنولوجي والتكامل العالمي يعرضان الاقتصادات والأفراد لصدمات وعدم يقين اقتصادي. والالتزام بأطر سليمة للسياسات لإدارة التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، أو إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية في المالية العامة حيثما كان لها مبرر، أو مواجهة الخصائص الديمغرافية السلبية وانخفاض إيرادات السلع الأولية، سيساعد صناع السياسات على الاستجابة بفعالية للأوضاع الدورية المتغيرة. ومن الضروري تعزيز الحوكمة في بناء الدعم للإصلاحات اللازمة لرفع معدلات النمو على المدى الطويل وضمان تكافؤ الفرص على المستوى المحلي. ويتعين بذل جهود أقوى لمواجهة التحديات المشتركة مثل التحايل الضريبي والتهرب الضريبي والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
التعاون لمعالجة التحديات المشتركة.	كان إطار التعاون متعدد الأطراف الذي يدعم الانفتاح في مواجهة الحمائية هو ركيزة التوسع غير المسبوق في التجارة والتمويل على المستوى الدولي والذي حقق مكاسب كبيرة للمستهلكين والمنتجين. ويمكن تحقيق أقصى حد من الاستفادة من منافع زيادة التكامل من خلال التعاون في إطار نظام التجارة المفتوحة والقائمة على قواعد والذي يتكيف، إلى جانب المؤسسات، مع التغيرات في الاقتصاد العالمي ويحقق تكافؤ الفرص. ويتعين كذلك اتخاذ إجراء جماعي لمعالجة التحديات المشتركة على المدى المتوسط. ويتعين على البلدان التي تحقق فوائض والتي تسجل عجزا في حساباتها الخارجية أن تعمل معا ضمن إطار متعدد الأطراف للحد من الاختلالات العالمية المفرطة التي من شأنها، إذا تُرِكت دون ضابط، أن تضعف النمو العالمي وتزيد مخاطر عمليات التصحيح التي قد تسبب اضطرابات مستقبلا. ويتعين إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ويلزم بذل الجهود على مستوى العالم للتغلب على عواقب الأوبئة والمخاطر الإلكترونية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات والهجرة وأزمات اللاجئين وغيرها من الأزمات الإنسانية.

ماذا سيفعل الصندوق

سيظل الصندوق سريع الحركة ويواصل تقديم مشورة قُطْرية وإن كانت متكاملة بشأن السياسات لمساعدة الأعضاء على الاستفادة من هذه الفرصة السانحة. ومن خلال العمل مع أطراف أخرى، سوف يساعد الصندوق البلدان على تحديد مزيج السياسات الصحيح لدعم النمو، والاستفادة من التكنولوجيا والتكامل لتعود منافعهما على الجميع، مع تعزيز صلابتها.

مساعدة صناع السياسات في الحفاظ على التعافي والتصدي لمواطن الضعف.	سوف يقدم الصندوق مشورة للبلدان الأعضاء تتناسب مع ظروفها بشأن مزيج السياسات الذي يساعد على دعم التعافي العالمي، بوسائل منها المساعدة على تحديد الحيز المالي. وسوف يعزز الصندوق أنشطته الرقابية مستخدما وسائل منها إدخال تحليل القضايا المالية الاقتصادية الكلية ضمن منتجاته الرقابية وتنقيح تقييمه للاختلالات الخارجية. وسوف يُجرى

	"التقرير المرحلي" القادم تقييما لتنفيذ "مراجعة الرقابة لعام 2014"، ويحدد نقاط الضغط الناشئة، ويساعد على صياغة المراجعة الشاملة التالية. والعمل بشأن تأثير انخفاض أسعار الفائدة الذي امتد لفترة طويلة ودور سياسات السلامة الاحترازية الكلية سيساعد على الحماية من المخاطر المالية وزيادة الصلابة في مواجهة تقلب التدفقات الرأسمالية. وسوف يدعم الصندوق التقدم المستمر في معالجة الفجوات في البيانات للمساعدة على رصد المخاطر التي تهدد القطاع المالي.
المساعدة في تحسين الآفاق لتحقيق نمو مستمر.	سيواصل الصندوق تحليل تباطؤ الإنتاجية، ويتضمن تحديات القياس في اقتصاد رقمي، وتحديد أولويات الإصلاح الهيكلي لدعم الإنتاجية والاستثمار والنمو. كذلك سيعمق خبراء الصندوق التحليل الذي يجرونه لتأثير الإصلاحات الهيكلية على صلابة الاقتصاد الكلي في مواجهة الصدمات. وفي ظل الفجوات الكبيرة في البنية التحتية في كثير من البلدان، سوف يستفيد الصندوق من الدروس المأخوذة من "مبادرة دعم سياسات البنية التحتية" في أعماله الرقابية، وتحديث إطار تقييم إدارة البنية التحتية العامة، ودعم مبادرة مجموعة العشرين بشأن "الميثاق مع إفريقيا."
دعم البلدان منخفضة الدخل.	من أجل مساعدة البلدان منخفضة الدخل على مواجهة الآفاق الضعيفة، سيحدد الصندوق سياسات تطلق العنان لإمكانات نموها وتعزز صلابتها أمام الصدمات بوسائل منها المُضي قُدُما في تنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، واحتواء مخاطر الدين العام المتصاعدة. ولدعم هذه الجهود، يُدخِل الصندوق "أهداف التنمية المستدامة لعام 2030" و"جدول أعمال تمويل التنمية" في عمله حيثما كان ذلك ضمن اختصاصاته، من خلال زيادة تنمية القدرات على تعبئة الإيرادات المحلية، ومواصلة بناء القدرات في مجال المالية العامة في الدول الهشة، وتعميق الأسواق المالية، وتعزيز مستوى جودة البيانات وتوافرها، وغيرها من الوسائل. وعند مراجعته للتسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل، سيفحص الصندوق دوره في مساعدة البلدان، بما فيها الدول الصغيرة، في التعامل مع أعباء الكوارث الطبيعية والصراعات، مع ضمان الحفاظ على إطار قدرة "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" على التمويل الذاتي. وسيواصل كذلك العمل لضمان كفاية الموارد المتاحة للإقراض بشروط ميسرة.
المساعدة على توسيع نطاق منافع التقدم التكنولوجي والتكامل.	سوف يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تحقيق النمو الاحتوائي، ويعمل مع مؤسسات أخرى لتحليل انعكاسات التكنولوجيا والتكامل على الاقتصاد الكلي والمالية العامة. وسوف يبني خبراء الصندوق عملهم على آخر الدراسات المعنية بالسياسات لمعالجة عدم المساواة وتكاليف التكيف الأخرى المصاحبة عن طريق تعميق تحليل الآفاق المحتملة لمشاركة الشباب في سوق العمل ووسائل أخرى. ومن أجل تشجيع السياسات القابلة للاستمرار، سوف يستكشف خبراء الصندوق سبل تشكيل السياسات بشأن تغير المناخ وعدم المساواة والمساواة بين الجنسين والهجرة وشيخوخة السكان والحصول على الخدمات المالية، حيثما كانت ذات صلة بالاقتصاد الكلي.

دعم السياسات التي يمكن أن تعزز الثقة والصلابة.	تمثل المؤسسات وأطر السياسات القوية عنصرا محوريا في تعزيز الثقة والصلابة. وسوف يعزز الصندوق مشاركته في العمل بشأن قضايا الحوكمة والفساد، عن طريق تعزيز إطاره المعني بتقييم الفساد وتأثيره الاقتصادي الكلي، ووسائل أخرى. وسوف يعد الصندوق أدوات تحليلية جديدة لدعم إجراء تقييم صريح للفساد عندما يتسبب في تقويض الأداء الاقتصادي الكلي والسماح بتقديم مشورة أدق بشأن السياسات للمساعدة على معالجة الفساد مع ضمان الإنصاف في المعاملة على مستوى البلدان الأعضاء. وتشمل المجالات الرئيسية تعزيز الإدارة المالية العامة، وشفافية المالية العامة، والتنظيم. كذلك سوف يساعد الصندوق البلدان الأعضاء في جهودها لتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، وخاصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك أطر المالية العامة لإدارة المخاطر على الميزانيات العمومية للقطاع العام. وسوف يحلل الخبراء عمليات تهيئة القواعد المالية منذ الأزمة المالية العالمية، واستمرارية نظم التقاعد، والفرص والتحديات أمام سياسة المالية العامة من التكنولوجيا الرقمية. وسوف يراجع الصندوق كذلك إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان القادرة على الوصول إلى السوق، ويعد توجيهات إرشادية للخبراء حول تحديث إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل لدى الصندوق/البنك.
تشجيع التعاون بين البلدان.	سوف يواصل الصندوق التشجيع على اتباع نظام متعدد الأطراف يتكيف مع اقتصاد عالمي متزايد الترابط. وسوف يتعاون خبراء الصندوق مع مؤسسات أخرى في مراقبة سياسات التجارة، وتشجيع نظام من التجارة المفتوحة متعددة الأطراف لدعم النمو العالمي. وسوف يُجري الصندوق عمليات تتسم بالدقة والإنصاف والصراحة في تقييم الاختلالات وأسعار الصرف، وينقح منهجيات تقييم القطاع الخارجي، ويراجع سياسات ممارسات أسعار العملة المتعددة. ويمكن أن يساعد هذا التحليل الجهود الرامية إلى تجنب عدم استقرار أسعار الصرف والحد من الاختلالات المفرطة في الحساب الجاري على نحو داعم للنمو. وسوف يساعد خبراء الصندوق البلدان الأعضاء على الاستفادة بوسائل آمنة من منافع التكامل المالي عن طريق تعزيز التواصل بشأن "الرؤية المؤسسية" للصندوق حول التدفقات الرأسمالية وضمان الفعالية والاتساق في تنفيذها، مع إعطاء الأهمية لاستخدام تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية ومدى ملاءمتها. وسوف يُدْمَج التحليل متعدد الأطراف لانتقال تداعيات السياسات المحلية إلى سائر بلدان العالم في أعمال الرقابة. وسوف يحلل "مؤتمر صندوق النقد الدولي السنوي للبحوث" الدورة المالية العالمية وانعكاساتها على التعامل مع التدفقات الرأسمالية. وسوف يدرس الصندوق آثار أوجه تقدم التكنولوجيا المالية ويعمل مع واضعي المعايير الدولية لاستكمال جدول الأعمال بشأن إصلاح التنظيم المالي العالمي والحد من عدم اليقين المحيط بالتنظيم. وسوف يراقب خبراء الصندوق التطورات في علاقات المراسلة المصرفية ويعملون مع الأطراف المعنية لإيجاد حلول لانسحابها. وسيواصل النظر في تطورات الضرائب الدولية ضمن أعمال الرقابة، وسيساعد الصندوق مناطق الاختصاص في تعزيز قدرتها على معالجة التدفقات المالية غير المشروعة. وسيواصل الصندوق مساعدة البلدان المتأثرة بالصراعات وأزمات اللاجئين.
مواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية.	من أجل المساعدة على منع وقوع أزمة ومساعدة البلدان الأعضاء على التكيف في مواجهة الصدمات، سيكون من المهم توفير شبكة أمان مالي عالمية قوية ومتماسكة والاستفادة منها على أساس من الثقة. وسوف يمضي خبراء الصندوق في مسارات العمل بشأن العناصر المختلفة في شبكة الأمان المالي العالمية، بما فيها توضيح التعاون بين "ترتيبات التمويل الإقليمية" والصندوق، واستكشاف السبل الممكنة لتعزيز مجموعة أدوات الإقراض لدى الصندوق، بما في ذلك دعم السيولة

	قصير الأجل، واستكمال مراجعة خط الائتمان المرن/خط الوقاية والسيولة وتقييم ما إذا كان التوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة يمكن أن يدعم حسن أداء النظام النقد الدولي. وسوف يُجري الصندوق كذلك مراجعة للبرامج المدعمة بموارده واستخدام الشرطية. وللحفاظ على دور الصندوق كمؤسسة قوية قائمة على الحصص ولديها موارد كافية في صلب شبكة الأمان المالي العالمية، ومواصلة عملية إعادة مواءمة أنصبة حصص البلدان الأعضاء لتتسق مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، سوف يستمر العمل نحو استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص ووضع صيغة جديدة للحصص بحلول اجتماعات الربيع، وفي موعد أقصاه الاجتماعات السنوية لعام 2019.
توفير أنشطة تنمية القدرات.	من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على تحسين صياغة السياسات وتنفيذها، سوف يعزز الصندوق عمله بشأن تنمية القدرات، بغرض دعم أهداف التنمية المستدامة. وسوف تركز المراجعة القادمة على زيادة دمج تنمية القدرات في أعمال الرقابة والمشورة بشأن السياسات وتحسين مستوى الدقة في تلبية الاحتياجات القُطْرية، ودعمها بالتركيز على النتائج والطرق المبتكرة في تقديمها بالاستفادة من الوسائل التكنولوجية، مثل الدورات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت لتحقيق الحد الأقصى من الفعالية ضمن إطار قائم على النتائج. وسوف يعزز خبراء الصندوق علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الشركاء الخارجيين القائمين، ويعمل مع شركاء جدد في مجال تنمية القدرات، ويعد اتفاقات تمويل أكثر مرونة.
الحفاظ على سرعة الحركة والتكامل والتركيز على الأعضاء في عمل الصندوق.	تحققت أهم الأهداف ذات الأولوية والمبادرات بنجاح من خلال العمل في ظل ميزانية حقيقية ثابتة على مدى الست سنوات السابقة من خلال إعادة التخصيص الاستراتيجي للموارد والحرص في إدارة الميزانية. وسيواصل الصندوق بذل هذه الجهود والسعي إلى تعزيز أدائه بتوخي الدقة في تقييم المخاطر وإجراء اختبارات تحمل الضغوط على نموذج عمل الصندوق مقارنة بالاتجاهات طويلة المدى، ومواصلة العمل على تنفيذ استراتيجياته الجديدة في إدارة الموارد البشرية والمعرفة، وتشجيع زيادة الاحتواء والتنوع، على مختلف المستويات ومنها المجلس التنفيذي.

الملحق الأول- تنفيذ البلدان الأعضاء لأولويات السياسات

لا تزال السياسة النقدية تتحمل عبء دعم الطلب وإن كان بعض البلدان يسعى لاستكشاف خيارات تجعل سياسة المالية العامة أكثر دعما للنمو. وتحقق تقدم جيد في مجال القطاع المالي. والإصلاحات الهيكلية تمضي قُدُما ولكن بالتدريج.

سياسة المالية العامة

أولويات السياسات في جدول أعمال السياسات العالمية في ربيع 2017

البلدان التي لديها حيز في المالية العامة ينبغي أن تطبق تدابير لسد فجوة الناتج واقتسام العبء مع السياسة النقدية. وينبغي أن تعمل البلدان على رفع مستوى الكفاءة والعدالة في هياكل الضرائب ونظم المستحقات، ودفع الاستثمار في البنية التحتية عالية الجودة، والحفاظ على نظام فعال للحماية الاجتماعية، والاستفادة من أوجه التكامل مع الإصلاحات الهيكلية.

تقييم التنفيذ	
إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	عدد البلدان

السياسة النقدية

في البلدان التي لا تزال فجوة الناتج لديها سالبة أو لا يزال التضخم الأساسي شديد الانخفاض، ينبغي أن تظل السياسة النقدية تيسيرية، وسياسة السلامة الاحترازية الكلية ينبغي أن تساعد على ضمان الاستقرار المالي إذا تحققت المخاطر. وبالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي لديها نظم أسعار صرف مرنة والمعرضة لمخاطر من ضيق الأوضاع المالية العالمية فينبغي أن تواصل السماح باستخدام سعر الصرف في الوقاية من الصدمات.

تقييم التنفيذ	
إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	عدد البلدان

سياسة القطاع المالي

ينبغي أن تعالج البلدان أعباء المديونية المفرطة ومشكلات الميزانيات العمومية في القطاع الخاص. وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المعرضة لمخاطر ضيق الأوضاع المالية العالمية ينبغي أن تعيد بناء احتياطياتها الوقائية وتعزز أطر سياساتها، بما فيها تدابير السلامة الاحترازية الكلية والسياسات المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال.

تقييم التنفيذ	
إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	عدد البلدان

الإصلاحات الهيكلية

ينبغي تحديد الأولويات في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الكلية لكل بلد وينبغي أن تهدف إلى دفع الاستثمارات في الابتكار ورأس المال البشري، وتشجيع المنافسة ودخول السوق ورفع معدلات توظيف العمالة. والبلدان المصدرة للسلع الأولية ينبغي أن تعجل وتيرة التكيف مع صدمة أسعار السلع الأولية وتنويع النشاط الاقتصادي.

تقييم التنفيذ	
إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية	عدد البلدان

ملحوظة: أولويات السياسات مأخوذة من جدول الأعمال بشأن السياسات العالمية في ربيع 2017. ويعكس التقييم التقدم في تنفيذها منذ ذلك الوقت. والرسوم البيانية في العمود الأيمن تبين تقييم مدى تنفيذ السياسات على أساس الأوزان الترجيحية المجمعة لإجمالي الناتج المحلي الذي يُقاس على أساس تعادل القوى الشرائية. والرسوم البيانية في العمود الأيسر تبين نفس التقييم بطريقة العد البسيط. ورموز الألوان الخاصة بتنفيذ التقييم كما يلي:

استكمل	نُفّذ جزئيا	تقدم بسيط أو عدم إحراز تقدم

الملحق الثاني– أنشطة الصندوق الرئيسية منذ اجتماعات الربيع

الدعم المالي

- صدرت الموافقة على عقد اتفاقات جديدة مع الكاميرون وتشاد وسيراليون وتوغو (التسهيل الائتماني الممدد) وغابون ومنغوليا (تسهيل الصندوق الممدد). وصدرت الموافقة على صرف مبالغ جديدة لغامبيا بموجب الاتفاق في ظل أداة التسهيل الائتماني السريع.

عمليات مراجعة السياسات والعمل التحليلي للحفاظ على التعافي وتعزيز الصلابة

- واصل الصندوق العمل على ترسيخ القضايا الهيكلية الكلية وتقييم الحيز المالي في أعمال الرقابة،
- بدأ العمل بشأن قياس الاقتصاد الرقمي،
- ناقش التحديات المحتملة من البيانات الضخمة وانعكاساتها على الإحصاءات،
- أصدر التقرير الثاني عن تقدم العمل في المرحلة الثانية من مبادرات مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات (مع أمانة مجلس الاستقرار المالي)،
- فحص تأثير دين الأسر على الاستقرار المالي،
- بحث الروابط بين الأوضاع المالية والمخاطر على النمو المستقبلي،
- راجع دور الصندوق في قضايا الحوكمة،
- ناقش مسألة بناء القدرات في مجال المالية العامة في الدول الهشة،
- حدد الاعتبارات الأولية بشأن التكنولوجيا المالية والخدمات المالية،
- راجع إطار استمرارية القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل،
- فحص دور سياسات السلامة الاحترازية الكلية في زيادة الصلابة أمام التدفقات الرأسمالية،
- راجع مبادرة المعايير والمواثيق.

تشجيع السياسات التي تجعل الاقتصاد العالمي أكثر احتواءً

- فحص دور سياسة المالية العامة في معالجة عدم المساواة،
- راجع دوافع وانعكاسات ديناميكيات تطور الأجور مؤخرا في الاقتصادات المتقدمة،
- بحث كيف تستطيع البلدان منخفضة الدخل أن تواجه الآثار الاقتصادية لصدمات الأحوال الجوية،
- راجع الضمانات الوقائية الاجتماعية في إطار البرامج المدعمة بموارد الصندوق في البلدان منخفضة الدخل.

العمل على تعزيز التعاون الدولي

- وضع اقتراحات بشأن إصلاح مجموعة الأدوات مما أدى إلى إنشاء "أداة تنسيق السياسات" الجديدة،
- حلل المراكز الخارجية ضمن إطار متسق على مستوى متعدد الأطراف في "تقرير القطاع الخارجي"،
- حلل دور صندوق النقد الدولي في اتفاقية "الميثاق مع إفريقيا"،
- أصدر دراسة عن التعاون بين ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي، وبدأ العمل بشأن تصميم البرامج في اتحادات العملة،
- بدأ العمل المتعلق بالمراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص.

أنشطة تنمية القدرات دعمت جدول الأعمال بشأن السياسات العالمية

- واصل زيادة الأنشطة، ووجه نصف المساعدة الفنية تقريبا إلى البلدان منخفضة الدخل وأكثر من نصف التدريب إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق متوسطة الدخل.
- واصل توسيع نطاق وصول التدريب الذي يقدمه الصندوق من خلال التعليم عبر الإنترنت، الذي يضم الآن 30% من جميع المشاركين في التدريب،
- أجرى تقييما لجهود تنمية القدرات التي تدعم استراتيجية إدارة الدين متوسط الأجل،
- دعم التضافر بين أنشطة الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية والتدريب، باستخدام وسائل منها الاستفادة من مراكز مثل مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا الذي تأسس مؤخرا،
- واصل تنمية القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالقطاع المالي، وكانت إفريقيا الجهة المتلقية الرئيسية،
- واصل عمله في وضع إطار لتنمية القدرات في الدول الهشة لدعم أهداف بناء المؤسسات، وتقوية إطار متابعة النتائج، وتعزيز التنسيق مع الشركاء الآخرين،
- واصل التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي لدعم العمل بشأن قضايا الضرائب الدولية، باستخدام وسائل منها "منبر التعاون بشأن الضرائب."
- عمل مع الشركاء في معالجة التحديات المحددة في جدول أعمال التنمية فيما بعد عام 2015، بوسائل مختلفة منها دعم جهود البلدان في تعبئة الإيرادات.

الملحق الثالث– تنفيذ نتائج الصندوق

(إبريل–أكتوبر 2017)

دعم جهود الحفاظ على التعافي، ورفع الإنتاجية وزيادة الصلابة			
المالية العامة			
تقييم الحيز المالي – تحديث وحصر النتائج[1]		بناء القدرات في مجال المالية العامة[1]	
مراجعة إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل		مراجعة إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان القادرة على الوصول إلى السوق[1]	
تعبئة الإيرادات المحلية		الضرائب الدولية	
السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسلامة الاحترازية الكلية			
التدفقات الرأسمالية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية		التحليل المالي الكلي	
العلاقة مع البنوك المراسلة		معيار قابل للتقييم في التمويل الإسلامي[1]	
التمويل والتكنولوجيا		إصلاحات التنظيم المالي	
مراجعة التقييم الإلزامي للاستقرار المالي		مراجعة سياسة ممارسات تعدد أسعار الصرف	
الإصلاحات الهيكلية			
الإصلاحات الهيكلية الكلية		الكوارث الطبيعية وتغير المناخ	
مبادرة دعم سياسات البنية التحتية		قضايا المساواة بين الجنسين	
تشجيع السياسات القابلة للاستمرار التي تجعل الاقتصاد العالمي أكثر احتواءً			
المعايير والمواثيق[1]		استخدام مؤشرات الطرف الثالث في عمل الصندوق	
الحوكمة		السياسات الهيكلية الكلية وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان منخفضة الدخل	
الأهداف الاجتماعية في برامج الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر		تنمية القدرات	
مراجعة التسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل[1]		المراجعة المرحلية الشاملة للرقابة[1]	
تسهيل الحلول متعددة الأطراف على مستوى البلدان لمواجهة التحديات العالمية			
كفاية شبكة الأمان المالي العالمية		مشاركة المدينين والدائنين[1]	
ترتيبات التمويل الإقليمية[1]		نظم الإعسار المصرفي[1]	
الحوكمة والموارد في الصندوق		دور حقوق السحب الخاصة	
تصميم البرامج في اتحادات العملة[1]			

[1] دراسات/ تقارير المجلس التي يتعين تقديمها بعد الأفق الزمني قيد النظر تُعتبر أعمال جارية.

ملحوظة: نتائج الصندوق المحددة في جدول أعمال السياسات العالمية لربيع 2017 وبرنامج العمل. ورموز الألوان الخاصة بتنفيذ التقييم كما يلي:

استُكمِل	جاري التنفيذ	متأخر